تدشين عملية صرف مستحقات الحالات الاجتماعية التي تم بحثها العام الماضي

■ دشن الأخ حسن أحمد هيج أمين عام المجلس المحلي لمحافظة الحديدة امس عملية صرف مستحقات الحالات الجديدة المستفيدة من صندوق الرعاية الاجتماعية في عموم مديريات المحافظة للربعين الثالث والرابع من عام ٢٠٠٤م.

وخلال التدشين شدد الأخ الأمين العام على تفعيل الية الصرف وسرعة ايصال معونات الضمان الاجتماعي إلى كافة المستحقين.

من جانبه أوضح الأخ محمد الدهبلي مدير فرع الصندوق بالمحافظة أن اجمالي الحالات الجديدة المعتمدة للمحافظة بلغ ١١٠٥٤ حالة تصل اجمالي مستحقاتها النصف السنوية إلى ٩٧مليونا و ٦٦٨ الفا.

الثورة /الحديدة/علي سالم غالب/سبأ

مشيراً إلى أن اجمالي عدد حالات تدشين عملية صرف مستحقات الحالات الاجتماعية التي تم بحثها العام الماضي

الضمان الاجتماعي في محافظة الحديدة ارتفع ليصل إلى ٦٠,٤٧٨ حالة بمستحق سنوي مليار و ١٤ مليوناً و ٧٤٩ الف ريال.

منوهاً إلى أن فرع الصندوق بالمحافظة اعد وبدأ تنفيذ خطته للعام الحالي الجديد ٢٠٠٥م لبحث بقية الحالات المعتمدة والجديدة التي سيتم اعتمادها للمحافظة وتوسيع الية الصرف عبر مكاتب البريد في المديريات.

وفي محافظة ريمة بدأ امس فرع صندوق الرعاية الاجتماعية عملية صرف مستحقات الحالات الجديدة المعتمدة للمحافظة للعام ٢٠٠٤ وعددها ٢٩٨١ حالة للربعين الثالث والرابع بمبلغ ٢٨ مليونا و ٧٤١ الفا و٢٠٠ ريال.

وأوضح الأخ محمد مسعد الغابري مدير عام فرع الصندوق بمحافظة ريمة لوكالة الأنباء اليمنية /سبأ/ بأنه تم تشكيل ست لجان من الصندوق والمالية والجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة والمجالس المحلية لتتولى عملية الصرف على مدى خمسة عشر يوما في مديريات الجبين .السلفية. كسمة. بلاد الطعام. الجعفرية .مزهر.

وفي محافظة إب حيث اشار الاخ أمين علي الورافي أمين عام المجلس المحلي بمحافظة اب خلال حفل تدشين الصرف الميداني للحالات المستفيدة وفقا لقانون صندوق الرعاية الاجتماعية بمحافظة اب الى المسئولية الملقاة على عاتق اللجان الميدانية المكلفة بصرف المستحقات للمستفيدين مؤكدا على ضرورة التزامهم بمواعيد العمل وخطة السير المعدة لعملية الصرف.

كما أكد الاخ أحمد عبد الكريم الاكوع مدير عام الصندوق بالمحافظة على ضرورة تقيد اللجان بالتعليمات والارشادات المنظمة لعملية الصرف مشيرا أن الحالات المعتمدة بلغت حتى ٢٠٠٤ للمحافظة ٧٠ الفا و ١٥٨ حالة بمبلغ وقدره ٣٣٩ مليونا و ٨٧ الفا و٢٠٠ ريال .

وفي ابين وعلى نفس الصعيد دشن بمحافظة ابين امس اعمال اللجان الميدانية لعملية صرف الحالات الجديدة والمستحقة المستفيدة من صندوق الرعاية الاجتماعية والبالغ عددها ٢٤٩٣ حالة تم اعتمادها عام ٢٠٠٤ بمبلغ ٢٠مليونا و ٧٠٠ ألف ريال .

وأكد الاخ ناصر عبد الله الفضلي أمين عام المجلس المحلي بالمحافظة على ضرورة التزام أعضاء اللجان الميدانية بالدقة والامانة وايصال المستحقات الى اصحابها بكل سهولة ويسر.

كما اشار الاخ حامد محمد سيل مدير عام الصندوق بالمحافظة انه تم اعتماد ٦١٧ حالة جديدة اضيفت الى الربع الرابع الاخير من العام المنصرم ليصل اجمالي الحالات المستفيدة في المحافظة الى ٢٦ الفا و ٣٥٠ حالة بمبلغ اجمالي ١٠٩ ملايين و ١٦٤ ألف ريال .

وفي محافظة البيضاء دشن الاخ يحيى محمد الشامي محافظ المحافظة امس عملية صرف مستحقات حالات الرعاية الاجتماعية الجديدة والمعتمدة للربع الثالث والرابع من العام المنصرم ٢٠٠٤م والبالغ عددها ٢٥٠١ حالة بتكلفة ٢٦مليونا و٣٣٢الفا و ٢٠٠ ريال .

حيث اطلع الاخ المحافظ على عملية الصرف في مدينة البيضاء وماتقوم به اللجان لانجاح هذه المهمة .

واوضح الاخ عباس محمد الشامي مدير عام صندوق الرعاية الاجتماعية لوكالة الأنباء اليمنية /سبأ/: ان عملية صرف مستحقات الحالات الجديدة تتم على مستوى مديريات المحافظة من قبل تسع لجان بمشاركة ٤٥عضوا في السلطة المحلية والجهات الرسمية لصرف المستحقات يدا بيد للمستفيدين .

الجدير ذكره ان الحالات المعتمدة لمحافظة البيضاء حتى نهاية ٢٠٠٤م بلغت ١٧الفا و٨٩٦ حالة بتكلفة ٣٧٥مليونا و٨٩٨الفا و٤٠٠ ريال يمني .

وفي محافظة حجة ناقش الاجتماع الموسع الذي عقد امس بمحافظة حجة برئاسة الاخ / محمد الحرازي محافظ المحافظة آلية صرف مستحقات المستفيدين الجدد من حالات الضمان الاجتماعي المعتمدة للمحافظة للربعين الثالث والرابع من العام المالي ٢٠٠٤م.

حيث تباشر ١٢ لجنة مشكلة من المجالس المحلية بالمديريات وفرع مكتب المالية والجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة بالمحافظة والجهات المختصة ابتداء من اليوم صرف الحالات المعتمدة البالغة ٦ آلاف و ٩٠٦ حالات بمبلغ ٧٤ مليونا و ٩٣٦ الفا و ٤٠٠ ريال .

وفي الاجتماع حث الاخ المحافظ لجان الصرف على ضرورة ايصال مستحقات المستفيدين من اعاشة الصندوق خلال الفترة المحددة والالتزام بالالية المتبعة في عملية الصرف. وبما يكفل ضمان وصول هذه المستحقات الى أصحابها في مقرات سكنهم بصورة مباشرة. وكذا ضرورة الالتزام بمواعيد العمل اليومية وتنفيذ خطة السير والارشادات المتبعة في عملية الصرف بصورة أكثر ايجابية.

وفي مديريات الوادي والصحراء بمحافظة حضرموت يستفيد ٢١٢١ حالة من عملية صرف مستحقات الحالات الجديدة من صندوق الرعاية الاجتماعية بوادي حضرموت والصحراء .

حيث دشن الاخ احمد جنيد الجنيد وكيل محافظة حضرموت لشئون الوادى والصحراء امس عملية صرف المستحقات التي تم اعتمادها العام المنصرم .

وافاد الاخ / محمد الكاف / مدير عام فرع صندوق الرعاية الاجتماعية بالوادي والصحراء لوكالة الانباء اليمنية /سبأ/: ان عملية الصرف ستتم على مدى خمسة عشر يوما وعبر أربع لجان ميدانية تتوزع على كل المديريات تحت اشراف ممثلين عن وزارة المالية والجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة وصندوق الرعاية الاجتماعية والمجالس المحلية في مديريات الوادي والصحراء ..منوها بانه سيتم ايصال مستحقات المستفيدين من العجزة والمعاقين الى منازلهم من قبل اللجان الميدانية .

يشار الى ان الحالات المستفيده فى مديريات الوادي والصحراء تبلغ حاليا ١٣ الفا و ٤١٦ حالة بمبلغ فصلي يصل الى ٥٦ مليونا و ٦٢ الفا و٨٠٠ ريال

وفي محافظة ذمار ناقش اجتماع المجلس التنفيذي لصندوق الرعاية الاجتماعية واللجنة الاشرافية لصرف مستحقات الحالات الجديدة والمعتمدة بمحافظة ذمار البالغ عددها ٦ آلاف و ٤٠٨ حالات بمبلغ ٥٦ مليونا و ٧٠٠ الف ريال الترتيبات المتعلقة ببدء صرف مستحقات تلك الحالات المعتمدة لعام ٢٠٠٤م .

وأقر المجلس الذى رأسه الاخ نجيب عبدالواحد صلاح الامين العام للمجلس المحلي للمحافظة تشكيل اللجان الميدانية لصرف المستحقات للحالات المعتمدة للمحافظة لعام ٢٠٠٤م والبالغ عددها ١٠ لجان ميدانية تضم ٥٠ عضوا موزعة في عموم مديريات المحافظة وسوف تبدأ اللجان عملية الصرف اليوم الأحد ولمدة أسبوعين .

وفي الاجتماع استعرض الاخ/ عبده محمد الفضلي مدير عام فرع الصندوق بالمحافظة نشاط الصندوق في مجال البحث الاجتماعي للحالات المستحقة للرعاية الاجتماعية والحالات المعتمدة لمحافظة ذمار والبالغة أكثر من ٣٥ الف حالة يصرف لها ما يزيد عن ٦٠٠ مليون ريال سنويا وعملية تشكيل اللجان الميدانية المناط بها صرف مستحقات الحالات الجديدة .

وفي محافظة المحويت بدأت امس عملية الصرف الميدانية لمستحقات الرعاية الاجتماعية الجديدة المعتمدة للربعين الثالث والرابع خلال العام ٢٠٠٤م البالغ عددها ١٩١٠ حالات موزعة على عموم مديريات المحافظة بمبلغ ١٩ مليونا و٧٨٠ الفا و٨٠٠ ريال .

وأوضح الاخ محمد خليفة مدير عام فرع صندوق الرعاية الاجتماعية بالمحافظة لوكالة الانباء اليمنية /سبأ/: أن اللجان الفرعية المشكلة من المجالس المحلية والصندوق ومكاتب المالية والجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة قد باشرت امس مهام الصرف الميداني للحالات الجديدة .

وفي محافظة مأرب دشنت امس عملية الصرف للحالات الجديدة المستفيدة من قانون الرعاية الاجتماعية خلال العام ٢٠٠٤م البالغ عددها ٧٤٦ حالة بمبلغ ٧ ملايين و ٨٣٣ الفا و٦٠٠ ريال

وقد أقر اجتماع اللجنة الاشرافية برئاسة الاخ / عبدالله علي النسي محافظ المحافظة تشكيل أربع لجان عمل ميدانية ممثلة من المالية والجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة وصندوق الرعاية الاجتماعية بالمركز الرئيسي والمجالس المحلية لتقوم بعملية الصرف على المستفيدين يدا بيد .

واوضح الاخ / علي محمد الصبري مدير عام صندوق الرعاية الاجتماعية لوكالة الأنباء اليمنية /سبأ/ : ان اللجان باشرت أعمالها وتستمر على مدى خمسة عشر يوما .. مشيرا الى أن الصندوق الاجتماعي بالمحافظة قد انهى عملية صرف مستحقات الربع الاخير من العام ٢٠٠٤م للحالات القديمة والبالغة ١٠ آلاف و ٧٠٠ حالة بمبلغ ربعي وقدره ٥٣ مليونا و ٤١٩ الفا و٢٠٠ ريال. منها ٧٠٠ حالة عبر البريد والباقي عن طريق امناء الصناديق .

وفي مديريات ساحل حضرموت دشن المهندس/ سالمين عبود المعاري امين عام المجلس المحلي بمحافظة حضرموت امس عملية صرف الاعانات للحالات الجديدة البالغ عددها ٣ الاف و ٦٥٧ حالة بمبلغ فصلي ٣٠ مليونا و٦٣ الفا و٦٠٠ ريال

وفي حفل التدشين أشاد المعاري بجهود قيادة صندوق الرعاية الاجتماعية ووزارة المالية في ايصال الاعانات للمستفيدين منها .. مشيرا الى الاهتمام والرعاية التي يبديها فخامة الاخ/ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية لابناء الوطن وخاصة ذوي الاحتياجات الخاصة والحالات الفقيرة منهم. مشددا على أهمية البحث الميداني الدقيق للمحتاجين في كافة المناطق والمديريات و تعاون مديري المديريات مع لجان الصرف بهدف ايصال الاستحقاقات للمستفيدين.

موازنة ٢٠٠٥.. التنمية أولا

تسهدف الموازنة العامة للدولة لعام ٢٠٠٥ وموازنات الوحدات الاقتصادية والملحقة والمستغله تحقيق النمو والانتعاش الاقتصادي وذلك من خلال المبالغ المرصودة للاستثمار في تلك الموازنات التي تجاوزت ٤٧٠ مليار ريال منها ١٩٦ مليار ريال في الموازنة العامة للدولة ونحو ١٩٥,٢ مليار ريال في موازنات الوحدات الاقتصادية و ٢٥,٥ مليار ريال في موازنات الصناديق و ٥٤ مليار ريال في موازنات التأمينات والاوقاف.

كتب / المحرر الاقتصادي

فالاتفاق الحكومي المتزايد على التنمية يؤكد جديتها في توفير البيئة الاستثمارية الملائمة للقطاع الخاص وذلك من خلال استكمال مشاريع البنى التحتية سواء في مجال الطرقات او الكهرباء او المياه او الصرف الصحي والتي تعد شرطا اساسيا لتحفيز القطاع الخاص المحلي والاجنبي على الاستثمار في اليمن.

كما أن هذه النفقات الاستثمارية الكبيرة ستسهم في توفير آلاف فرص العمل وهذا يعني أن الحكومة تستهدف الحد من البطالة والتخفيف من الفقر سواء من خلال المشاريع الخدمية والتنموية او عبر شبكات الأمان الاجتماعي والتي رصدت لها الحكومة قرابة ١٣٠ مليار ريال.

وتعكس الزيادة في مخصصات قطاعي التعليم والصحة والتي بلغت ٢١٩,٦ مليار ريال منها ١٧٧,١ مليار ريال للتعليم ونحو ٤٢,٥ مليار ريال للصحة حرص الحكومة بالتنمية البشرية كونها الركيزة الاساسية للنهوض التنموي والاقتصادي.

وأولت الحكومة السلطة المحلية اهتماما خاصا حيث زادت مخصصاتها لعام ٢٠٠٥ إلى ١٦٣,٢ مليار ريال مقابل ١٣٧ مليار ريال في عام ٢٠٠٤ الامر الذي يعكس دعم الحكومة للمجالس المحلية في تعزيز دورها التنموي على المستوى المحلي.

كما تسعى الحكومة الى تحقيق الاستقرار النقدي وذلك من خلال السيطرة المطلوبة للاحتفاظ بسعر صرف الريال امام العملات الأجنبية وبما لايتجاوز معدل تغيره خلال السنوات الماضية الحدود المقبولة اقتصاديا بالاضافة الى كبح جماح التضخم.

وقد تمكنت الحكومة من تحقيق الاستقرار المالي حيث قدرت عجز الموازنة خلال عام ٢٠٠٥ بنحو ٧٤,٥ مليار ريال وبما نسبته ٣٪ وهذا المعدل يتفق مع المعدلات المقبولة على المستوى العالمي ومن أجل الحد من العجز المالي فإن الحكومة تسعى الى إعادة هيكلة النفقات العامة وتخصيص الموارد العامة وفق الاحتياجات التنموية وبالتالي فإن رفع المشتقات النفطية يندرج ضمن الاصلاحات المالية الهادفة الى القضاء على الفساد الناتج عن الاستغلال السيء للدعم الحكومي والذي فتح المجال امام ضعاف النفوس في تهريب المشتقات النفطية الى الخارج.

واذا كان النفط يعد موردا قابلا للنضوب فإن من الاجدى استغلال عائدات هذا المورد في مجالات التنمية المختلفة سواء في مجال اقامة المشاريع التنموية او الخدمية وبما من شأنه تحقيق النهوض التنموي خصوصا وان الانتاج النفطي بدأ في التراجع خلال الاعوام الاخيرة وذلك ما اشارت اليه الموازنة العامة للدولة لعام ٢٠٠٥ والتي نبهت إلى مخاطر استمرار التراجع على الاقتصاد الوطني.

وقد أدركت الحكومة أهمية البدء في وضع البدائل المتاحة للتقليل من مخاطر الاعتماد على النفط حيث ناقش اجتماع مجلس الوزراء الثلاثاء قبل الماضي الاجراءات والسبل الكفيلة بتنمية القطاعات الواعدة والتي يأتي في مقدمتها قطاعي الصناعة التمويلية والسياحة والأسماك.

كما أكدت الموازنة على اهمية استكمال الاصلاحات الاقتصادية ضرورة للحفاظ على ماتم تحقيقه من انجازات تنموية واقتصادية خلال العشر السنوات الماضية ويأتي في مقدمتها الاستقرار المالي والنقدي وتكوين احتياطيات كبيرة من النقد الاجنبي وصلت الى ٥,٥ مليار دولار تكفي لتغطية واردات بلادنا لنحو ١٥ شهرا.

واعتقد ان كافة مؤسسات الدولة التشريعية والقضائية والتنفيذية تدرك حجم التحديات الاقتصادية الراهنة سواء على المستوى المحلي او الخارجي والتي تفرض على بلادنا تجاوزها، بل ومواكبة المتغيرات العالمية فاليمن جزء من منظومة الاقتصاد العالمي وليس في استطاعتنا ان نكون في معزل عنها.. وبالتالي فإن اليمن مطالبة بمواءمة تشريعاتها الاقتصادية مع الاتفاقيات العالمية ومنها قواعد اتفاقية الجات.. ولاشك فإن هذه التحديات تفرض على جميع مؤسسات الدولة الوقوف أمامها بجدية ومناقشتها بهدوء.. بعيدا عن التشنج.. أو المبالغة والمغالطة ايضا.. فمصلحة اليمن ينبغي ان تكون فوق كل اعتبار.

الصندوق الاجتماعي للتنمية يدعم مشاريع الصحة في ذمار

■ ،، ذمار/ سبأ/..

ناقش الاجتماع الموسع الذي عقد بمحافظة ذمار جملة من الموضوعات المتعلقة بأنشطة فرع الصندوق الاجتماعي للتنمية بالمحافظة ومستوى تنفيذ المشاريع التي يمولها الصندوق الاجتماعي للتنمية ومنها مشاريع تطوير مستشفى ذمار العام.

وتطرق الاجتماع الذي رأسه الأخ نجيب عبدالواحد صلاح أمين عام المجلس المحلي للمحافظة وضم مسئولي فرع الصندوق الاجتماعي للتنمية ومستشفى ذمار العام، تطرق إلى دور الصندوق الاجتماعي في تنفيذ المشاريع الصحية واقامة الدورات التدريبية والتأهيلية لتأهيل الكوادر الصحية من خلال تنفيذ عدد من الدورات ودعم جوانب التدريب في القطاع الصحي بالمحافظة.

وخلال الاجتماع أكد الأخ نجيب صلاح على ضرورة تضافر الجهود وتكاملها بين الاجهزة التنفيذية والمجالس المحلية للارتقاء بمستوى الخدمات وتطوير الأداء.. منوها إلى ضرورة مضاعفة الجهود للارتقاء بنوعية الخدمات الصحية للمواطنين والاستفادة من الامكانيات الموجودة في تحسين مستوى أداء المرافق الصحية مؤكدا استعداد قيادة المحافظة لتذليل كافة الصعوبات ومتابعة توفير المعدات والتجهيزات الطبية لمستشفى ذمار العام وكافة المرافق الصحية المختلفة بالمحافظة.

شملان يطلع على سير العمل في المشاريع التنموية بالحديدة

الحديدة/سبأ

اطلع الاخ محمد صالح شملان محافظ محافظة الحديدة امس على سير العمل في عدد من المشاريع التنموية في مديريات المنصورية وبيت الفقية وزبيد.

حيث اطلع على سير العمل في مضمار الحسينية للفروسية والهجن ووجه بانجاز الاعمال فيه وتهيئته بالشكل الكامل استعدادا لاستضافة مهرجان الحسينية الذي سيقام خلال العام الحالي وأطلع على سير العمل في مشروع توسعة مدخل الحسينية وسفلتة عدد من شوارع المدينة والطريق التي تؤدي الى المضمار والبالغ طولها ٤ كم بتكلفه اجمالية للمضمار وسفلتة الشوارع بلغت ٢٨٧ مليون ريال بتمويل حكومي. كما تفقد سير العمل في مشروع السوق التجميعي لمدينة الحسينية ووجه بايصال جميع الخدمات الى السوق .. كما اطلع على سير الاعمال في طريق زبيد التربية بطول ٨كم وبتكلفة اجمالية تقدر ب١٤٢ مليون ريال .

وتفقد سير العمل في المجمع الحكومي في مديرية المنصورية والذي اوشك على الانتهاء بتكلفة ٦٠ مليون ريال بتمويل من المجلس المحلي .. و حث الاخ المحافظ المقاولين على انجاز المشاريع خلال الفترة المحددة وبالمواصفات المتفق عليها.

بتكلفة ٢٠٠ مليون ريال:

بدء تنفيذ مشروع الخط الدائري لمدينة البيضاء بطول ١٣,٥ كيلومتر

..البيضاء/ ناصر السوداني

بدأ العمل في تنفيذ سفلتة مشروع طريق الخط الدائري حول مدينة البيضاء ١٣,٥٠٠متر وبتكلفة أكثر من ٢٠٠مليون ريال على نفقة وزارة الاشغال العامة ومصلحة الطرق منذ بداية شهر ديسمبر الماضي وهذا المشروع يعتبر حيويا واستراتيجيا ليس لمدينة البيضاء فقط فهو يشكل خطا دائريا سوف يخفف من زحمة سير المركبات والضغط على المدينة.. لمن يريدون السفر الى أبين أو عدن اوشبوه.. فضلا عن فوائده الاقتصادية والسياحية لأبناء تلك المنطقة والقرى المذكورة خصوصا لشهرتها في زراعة وتصدير المنتجات الزراعية كالخضروات..مما يسهل تنقل تلك المنتجات وتنقل الطلبة الى مدارسهم في تلك القرى والمناطق وكذا تنقل المواطنين.. ويعتبر هذا الخط متنفسا سياحيا لابناء مدينة البيضاء وماجاورها.

اتجاه لاستصدار قرار من القمة العربية بإلزامية تطبيق المواصفات القياسية

■ دبي /وكالات/..

■ .. كشف تقرير اقتصادي عربي عن اتجاه لاستصدار قرار من القمة العربية يقضي بالزامية المواصفات التي يتم الاتفاق عليها في إطار اللجنة العربية للمواصفات القياسية التي تعمل في إطار المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين وذلك بدلا من اعتبارها مواصفات استرشادية.

مشيراً إلى ان موضوع المواصفات القياسية يعتبر من الموضوعات المهمة التي ينبغي الاسراع في التوصل إلى اتفاق بشأنها في اطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى اذ انه من اكثر الاجراءات التي يمكن استخدامها بصورة تعسفية لمنع دخول منتجات معينة منافسة للمنتجات المحلية المماثلة.

ووفقا لمسودة التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠٠٤ فقد مضى على بدء انشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ست سنوات حتى الآن، الا انه يتعذر التعرف بصورة واضحة على مدى تأثيرها على التجارة العربية البينية وزيادة معدلاتها خلال هذه الفترة القصيرة، خاصة وان معوقات التجارة العربية لا تنحصر فقط في القيود الجمركية بل ان هناك العديد من المعوقات الأخرى والأكثر تأثيرا من القيود الجمركية.

فهنالك القيود المرتبطة بالنقل بمختلف اشكاله بين الدول العربية، وهي تتعلق بجانبين، الجانب الاول منها هو عدم اكتمال شبكات النقل البري والنقل بالسكك الحديدية بين الدول العربية فهنالك العديد من محاور الربط البري وعن طريق خطوط السكك الحديدية التي تتطلب الاستكمال، خاصة فيما يتعلق بالربط بين دول المشرق العربي والدول العربية في شمال افريقيا.

والجانب الثاني يتعلق بارتفاع تكلفة النقل البري والبحري في المنطقة العربية، وبالقيود الادارية المرتبطة بحركة النقل. حيث تتسم الاجراءات على المنافذ الحدودية، واجراءات الترانزيت بالتعقيد وتستغرق احياناً فترات زمنية طويلة، الامر الذي يتطلب المراجعة.

ويوضح التقرير انه في اطار السعي لمعالجة هذه المعوقات، قامت الامانة العامة لجامعة الدول العربية خلال العام ٢٠٠٣ - ٢٠٠٤، بإيفاد فرق عمل ميدانية الى كافة الدول العربية للتعرف على هذه القيود غير الجمركية والمتمثلة في العمل الورقي والاجراءات الجمركية المطولة، والقيود الفنية المرتبطة بالمواصفات والمقاييس واجراءات الحجر الزراعي والبيطري، اضافة الى القيود النقدية المرتبطة بالتحويلات، ورخص الاستيراد والتصدير، ورسوم الخدمات التي يتم تحصيلها، والرسوم الأخرى.

وقد أبرزت التقارير الاولية لفرق العمل الميدانية العديد من التجاوزات خاصة فيما يتعلق بتعدد الاجراءات غير الضرورية، وتعدد الأوراق المطلوب استيفاؤها والمغالاة احيانا في فرض الرسوم، والتعسف في دخول بعض المنتجات بحجة عدم مطابقتها للمواصفات او الشروط الصحية. ويجري حالياً اعداد دراسة تفصيلية شاملة حول نتائج هذه الزيارات الميدانية ليتم بحثها والتفاوض بشأنها في اطار لجنة المفاوضات التجارية.

واعتبر التقرير موضوع المواصفات القياسية من الموضوعات المهمة التي ينبغي الاسراع في التوصل الى اتفاق بشأنها في أطار المنطقة، اذ انه من اكثر الاجراءات التي يمكن استخدامها بصورة تعسفية لمنع دخول منتجات معينة منافسة للمنتجات المحلية المماثلة.

ويجري العمل حالياً على توحيد هذه المواصفات من خلال اقرار الزامية المواصفات التي يتم الاتفاق عليها في اطار اللجنة العربية للمواصفات القياسية التي تعمل في اطار المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، وذلك بدلا من اعتبارها مواصفات استرشادية فقط للدول الراغبة في العمل بها. وهنالك اتجاه لاستصدار قرار من القمة العربية يقضي بإلزامية هذه المواصفات حتى تستطيع الدول العربية والمنتجون على وجه الخصوص تجاوز هذه العقبة.

كما تجري حالياً كذلك مراجعة اتفاقية النقل بالترانزيت بين الدول العربية المعمول بها منذ عام ١٩٧٧ وذلك بعد ان اثبتت التجربة عدم كفايتها. وتتم هذه المراجعة بواسطة لجنة خاصة بهذا الموضوع تم تشكيلها من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

وحسب التقرير فقد اقتصرت منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على تجارة السلع فقط ولم تشمل حتى الان تجارة الخدمات. وتشكل تجارة الخدمات نسبة مهمة من اجمالي التجارة العربية في السلع والخدمات تبلغ في المتوسط حوالي ٢٤ في المئة وتقارب بذلك المتوسط العالمي لتجارة الخدمات في التجارة العالمية والذي يبلغ ٢٥ في المئة.

وقد تفوق هذه النسبة في عدد من الدول العربية التي تتوفر لديها مقومات سياحية وخدماتية اخرى مثل مصر والاردن والمغرب وتونس هذا المتوسط. ومع التطور الذي يشهده قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، يكتسب قطاع الخدمات اهمية متزايدة على المستويين العالمي والعربي.

هذا، اضافة الى ان الدول العربية التي انضمت الى منظمة التجارة العالمية والتي بلغ عددها احدى عشرة دولة وهي الامارات والاردن وتونس والبحرين وجيبوتي وعمان وقطر والكويت ومصر والمغرب وموريتانيا، تقدمت بجداول التزاماتها في اطار المنظمة العالمية والتي تجعلها ملزمة بتحرير بعض قطاعات الخدمات لديها.

الغت ستة اصفار من الليرة

تركيا تطرح عملة جديدة ولامشكلات فنية في الصرف

■ انقرة/ د ب أ/..

لم تشهد المصارف التركية أي مشكلات فنية فيما توقفت البنوك التركية وماكينات الصراف الآلي لبضع دقائق فقط امس السبت بينما رحب ٧٠ مليون تركي بعام جديد وعملة جديدة. وفي أول أيام العام الجديد لم يعد الاتراك يتعاملون بالملايين لشراء الاحتياجات اليومية حيث ازالت العملة الجديدة ستة اصفار من الليرة التركية.

ولن تسهم الليرة الجديدة في تسهيل حياة الاتراك الذين كانوا يحسبون اسعار المنازل بالمليارات فقط ولكن ايضا ستسهل الامر كثيرا على ملايين السائحين القادمين إلى تركيا والذين يعانون مع حساب الاصفار الكثيرة في الليرة التركية. ويقدر سعر الدولار الامريكي الآن ١,٣٠ ليرة تركية بينما كان سابقا يبلغ سعره ١,٣ مليون ليرة.

واستطاع البنك المركزي تقديم العملة الجديدة بعد الجهود الكبيرة للحكومة في الاعوام الخمس الماضية لخفض معدلات التضخم. وقبل أقل من ١٠ اعوام كانت معدلات التضخم مرتفعة إلا ان الجهود المضنية للحكومة التركية في تطبيق اصلاحات البنك الدولي لاعادة الاستقرار.

وقبل انخفاض معدلات التضخم كانت طوابير من الاتراك يقفون امام مكاتب تغيير العملة لتغيير الليرة بالدولار أو اليورو للاحتفاظ بروأتيهم لعدة ايام ثم تغييرها مرة اخرى حين الحاجة إليها.

وحتى في الأوقات التي انخفضت فيها معدلات التضخم كان اغلب الاتراك يحتفظون بأموالهم بعملات اجنبية.

وكان رئيس الوزراء التركي رجب طيب اردوغان اول شخص يسحب اموالا بالعملة الجديدة من المصرف في منتجعه الجبلي بمنطقة سافرانبولو، وقال مازحا في المصرف من الآن لن نستخدم الارقام الكبيرة في الحديث عن الاموال.

وبالنسبة للاتراك الذين كانوا يستعدون للاحتفال بليلة رأس السنة فان الاحتفالات هذا العام تمثلت بالذهاب إلى المصرف وسحب مليون ليرة من حسابهم للمرة الاخيرة للتمتع بالتعامل في الملايين الصغيرة قبل تغييرها.

وكان الفائز بمسابقة اليانصيب ينتظر الحصول على مبلغ ١٥ تريليون ليرة ولكن هذا العام فإنه لن يحصل سوى على ١٥ مليون ليرة تركية جديدة.

اقتصاديات عربية وعالمية

٢٣ مليار ريال قطري قيمة تعاملات الاسهم المحلية في بورصة الدوحة

■ .. الدوحة/ سبأ

بلغ أجمالي قيمة الاسهم المتداولة في سوق الدوحة للاوراق المالية خلال عام ٢٠٠٤ اكثر من ٢٣ مليار ريال قطري .

فيما بلغ عدد الاسهم المتداولة أكثر من ٣٠٥ ملايين سهم نتيجة ابرام ٢٨٤٠٦ الاف صفقة .

وأغلق مؤشر الاسعار على ٦٠٤٩٣,٦٢ نقطة مرتفعا بنسبة ٥١,٤٢ في المائة .

وذكر التقرير الصادر عن سوق الدوحة للاوراق المالية ان مؤشر السوق شهدت خلال شهر ديسمبر ٢٠٠٤م ارتفاعا بلغ ٥٤٨,٥٧ نقطة.

أو ما نسبته ٩,٢٣ مقارنة بشهر نوفمبر ليغلق في نهاية الشهر عند ٦٠٤٩٣,٦٢ نقطة.

واشار التقرير الى ان قطاع البنوك احتل خلال شهر ديسمبر ٢٠٠٤ المرتبة الاولى من حيث قيمة الاسهم المتداولة بحصة بلغت نسبتها ٥٧,١٣ من القيمة الاجمالية للاسهم المتداولة.

يليه قطاع الصناعة بنسبة ١٩,٨٩٠ ثم قطاع الخدمات بنسبة ١٧,٩٢٠ وأخيرا قطاع التأمين بنسبة ٥٠,٦٠ وذكر التقرير انه خلال شهر ديسمبر ٢٠٠٤ ارتفعت أسعار أسهم اثنتين وعشرين شركة من الشركات الثلاثين المدرجة في السوق وتراجعت أسعار أسهم ثماني شركات

عمان تمنح شركة جامون عقد بناء شبكة للمياه لية في بورصة الدوحة

■ .. مسقط (رويترز)

قال مسؤولون امس السبت ان سلطنة عمان منحت شركة جامون انديا للانشاءات وشريكها المحلي عقدا قيمته ٥٦,٧ مليون ريال (١٤٧,٣ مليون دولار) لبناء شبكة للمياه في شمال شرق السلطنة.

وقال محمد كانو مدير المشروع المشترك لجامون انديا وشركة المطر التجارية العمانية لرويترز ان المشروع يتضمن انشاء شبكة انابيب طولها ٣٩٨ كيلومترا و١٣ خزانا لتوريد المياه الى ثلاث مدن.

وقال كانو ان المشروع الذي سيكتمل بحلول الربع الاول من عام ٢٠٠٦ سيقوم بتوريد الماء من محطة تحلية طاقتها ٣٠ مليون جالون يوميا تبنيها حاليا شركة دوسان الكورية الجنوبية للصناعات الثقيلة .

خصخصة قطاع البريد الياباني ابتداء من ٢٠٠٧م

القاهرة/د ب أ

أعرب رئيس الوزراء الياباني جونيتشرو كويزمي عن عزمه امس السبت على البدء في خصخصة قطاع البريد التابع للدولة في أبريل من عام ٢٠٠٧م.

وذكرت وكالة الانباء اليابانية (كيودو) امس أنه بينما أشار إلى أن اليابان ستكون في مرحلة حاسمة لتحقيق نتائج ناجحة من سياسته الخاصة بالاصلاح قال كويزمي في رسالة مكتوبة بمناسبة العام الجديد إنه عاقد العزم على خصخصة قطاع البريد في اليابان اعتبارا من ابريل ٢٠٠٧م كما أعرب عن أمله في أن يمرر مجلس النواب الياباني (الدايت) مجموعة من مشروعات القوانين لخصخصة قطاع البريد خلال جلسته العادية المقبلة التي ستبدأ في يناير.